نظام «ناصح»

المساعد القانوني الذكي المستند إلى الذكاء الاصطناعي

ورقة بحثية تعريفية

إعداد: شركة حلول وطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

المملكة العربية السعودية

2026م

مصنف مسجل لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية (SAIP)

رقم التسجيل: 26-12-96568901

تاريخ التسجيل: 21/02/1448هـ الموافق 04/08/2026م

© شركة حلول وطنية للاتصالات وتقنية المعلومات — جميع الحقوق محفوظة

ملخص

تقدّم هذه الورقة عرضاً تعريفياً لنظام «ناصح»، وهو نظام سعودي يوظّف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي وأساليب الاسترجاع المعزز بالمصادر (Retrieval-Augmented Generation) لبناء مرجع قانوني ذكي متاح للمستفيد في أي وقت ومن أي مكان. يتيح النظام للمستخدم طرح استفساره القانوني بلغته اليومية المعتادة، ليحصل على إجابة واضحة ودقيقة مستندة حصراً إلى الوثائق والأنظمة الرسمية المعتمدة، مع الإشارة الدقيقة إلى المصدر الذي استُخرجت منه. تستعرض الورقة الإشكالية التي يعالجها النظام، والمنهجية التقنية التي يقوم عليها، والفئات المستفيدة منه، وأبرز اعتبارات الخصوصية والامتثال في تصميمه، إضافة إلى مركزه القانوني بوصفه مصنفاً مسجلاً رسمياً لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي التوليدي، المساعد القانوني الذكي، الاسترجاع المعزز بالمصادر، التحول الرقمي القانوني، رؤية المملكة 2030، الملكية الفكرية.

1. المقدمة

تشهد المملكة العربية السعودية، في ظل رؤية 2030، تحولاً رقمياً متسارعاً يطال مختلف القطاعات، ومن أبرزها القطاع العدلي والتنظيمي؛ إذ تسعى الجهات المعنية إلى تيسير نفاذ الأفراد والمنشآت إلى المعلومة النظامية وتبسيط الإجراءات المرتبطة بها عبر منصات رقمية متعددة. وفي موازاة هذا التحول، برز الذكاء الاصطناعي التوليدي على المستوى العالمي بوصفه أداة قادرة على إعادة تشكيل طريقة تعامل الأفراد مع المعرفة المتخصصة، بما في ذلك المعرفة القانونية، من خلال أنظمة قادرة على فهم الأسئلة المطروحة باللغة الطبيعية والإجابة عنها استناداً إلى مصادر موثوقة.

غير أن توظيف هذه التقنيات في السياق القانوني السعودي يستلزم مراعاة خصوصية المنظومة التشريعية المحلية، ودقة اللغة النظامية، وحساسية الموضوعات القانونية التي لا تحتمل التقريب أو التخمين. من هذا المنطلق، جاء نظام «ناصح» بوصفه محاولة سعودية لسد هذه الفجوة، عبر بناء مساعد ذكي يلتزم صراحةً بحدود المصادر الرسمية المعتمدة، ويرفض الاجتهاد بمعلومات من خارجها، بما يجعله أداة يمكن الاعتماد عليها في مجال بالغ الحساسية كالمجال القانوني.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم عرض علمي وتقني موجز لفكرة نظام «ناصح»؛ يشمل الإشكالية التي يعالجها، ومنهجيته في معالجة الوثائق واسترجاع المعلومة وتوليد الإجابة، والفئات المستفيدة المستهدفة، وأبرز الاعتبارات المتعلقة بالخصوصية والامتثال، فضلاً عن التعريف بوضعه القانوني بوصفه مصنفاً برمجياً مسجلاً رسمياً.

2. الإشكالية البحثية

تتسم المنظومة التشريعية في المملكة بالثراء والتحديث المستمر، غير أن وصول الفرد إلى المعلومة القانونية التي يحتاجها ما زال يواجه عدة عقبات عملية. فالمستفيد إما أن يقضي وقتاً طويلاً في البحث بين مواقع متعددة وملفات مطوّلة دون أن يهتدي إلى مطلبه بسهولة، أو يلجأ إلى معارفه غير المتخصصين فيحصل على معلومة غير موثوقة أو غير محدّثة، أو يضطر إلى دفع مبالغ غير يسيرة مقابل استشارة بسيطة كان بالإمكان الوصول إلى جوابها خلال دقائق معدودة.

ويزداد الأمر صعوبة لدى كبار السن على وجه الخصوص؛ إذ إن أغلب الخدمات الرقمية القائمة لم تُصمَّم بما يراعي احتياجاتهم الخاصة، من خطوط صغيرة، ومصطلحات متخصصة، وإجراءات متشعبة تستلزم الاستعانة بالآخرين، وهو ما قد يمسّ استقلاليتهم في الحصول على حقوقهم. كما أن الممارس القانوني نفسه، محامياً كان أو مستشاراً، يستهلك ساعات طويلة في البحث اليدوي بين الأحكام والسوابق القضائية والمقارنة بينها، وهو وقت كان يمكن توجيهه نحو التحليل القانوني الفعلي للقضايا.

وخلاصة القول: إن المعلومة القانونية متوفرة ومنشورة من حيث المبدأ، غير أن الوصول إليها اليوم بطيء ومرهق ومكلف نسبياً بالنسبة لكثير من المستفيدين، وهذه هي الفجوة التي يسعى نظام «ناصح» إلى سدها من خلال حل تقني متكامل.

3. منهجية الحل والبنية التقنية للنظام

يقوم نظام «ناصح» على جمع الوثائق والأنظمة والأحكام الرسمية في منظومة رقمية واحدة، ومعالجتها بتقنيات متقدمة تتيح فهرستها والبحث فيها واسترجاع الإجابة الدقيقة منها. وفيما يلي عرض لأبرز مكونات هذه المنهجية.

3.1 المعالجة والفهرسة

يبدأ النظام بقراءة المستندات المصدرية ومعالجتها، حتى وإن كانت في صورة ملفات ممسوحة ضوئياً، وذلك عبر تقنية التعرف الضوئي على الحروف (OCR) التي تحوّل محتوى الصورة إلى نص رقمي قابل للفهرسة والبحث. وبعد استخراج النص، تتم فهرسته في قاعدة بيانات ذكية بطريقة تحافظ على السياق والترابط بين أجزاء الوثيقة الواحدة، تمهيداً لعمليات الاسترجاع اللاحقة.

3.2 البحث الهجين

عند ورود الاستفسار من المستخدم، يُجري النظام بحثاً هجيناً يجمع بين البحث الدلالي القائم على فهم المعنى والمقصد من السؤال، والبحث النصي الدقيق القائم على مطابقة المصطلحات والألفاظ النظامية الحرفية. ويهدف هذا الدمج إلى تحقيق توازن بين المرونة في فهم الصياغات اليومية للسؤال، والدقة في استرجاع النص النظامي الصحيح دون تحريف.

3.3 توليد الإجابة المستندة إلى المصدر

بعد استرجاع المقاطع الأكثر صلة بالاستفسار، يقوم النظام بتوليد إجابة واضحة موجهة للمستخدم، مستخرجة من النص الرسمي ذاته، مع بيان المصدر الذي أُخذت منه الإجابة (اسم النظام أو الوثيقة، والمادة أو الفقرة ذات الصلة عند توفرها)، بما يتيح للمستفيد التحقق من الإجابة والرجوع إلى أصلها متى شاء.

3.4 الالتزام الصارم بحدود المصادر المعتمدة

من أبرز ما يميز النظام التزامه الصارم بحدود مصادره المعتمدة؛ فإن لم يجد الإجابة في الوثائق الرسمية المتاحة له، يصرّح بذلك بكل وضوح للمستخدم، ولا يجتهد بمعلومات من خارج هذه المصادر أو يقدّم تخمينات غير موثقة. وهذا المبدأ التصميمي هو ما يجعل النظام أداة يمكن الوثوق بها نسبياً في مجال بالغ الحساسية كالمجال القانوني، حيث تكون الدقة أولى من الشمولية.

4. الوكلاء الذكية المخصصة لكل فئة مستفيدة

لا يخاطب نظام «ناصح» جميع المستفيدين بأسلوب واحد، بل خُصص لكل فئة وكيل ذكي يراعي طبيعة احتياجاتها وأسلوب تفاعلها المفضّل:

- كبار السن: واجهة كبيرة وواضحة، وخطاب مبسّط يحفظ لهم مكانتهم ووقارهم، مع دعم صوتي كامل يستقبل السؤال منطوقاً ويقرأ الإجابة، بما يغنيهم عن الاستعانة بالغير في أمور تخصهم.
- الجمهور العام: إجابات سريعة ومباشرة تناسب من يريد الوصول إلى المعلومة دون إطالة أو تعقيد.
- الممارسون القانونيون: لغة قانونية دقيقة، وبحث متقدم في السوابق والأحكام، ومقارنة القضايا، ومراجعة العقود، والمساندة في إعداد لوائح الاعتراض والاستئناف.

وتتوفر للجهة المشغّلة للنظام لوحة تحكم إدارية متكاملة تشمل رفع الوثائق وتصنيفها، ومتابعة معالجة الملفات أولاً بأول، والاطلاع على ملخصات المحادثات، بما يسهم في التحسين المستمر لجودة الخدمة المقدَّمة.

5. الفئات المستفيدة من النظام

- كبار السن: وهم في مقدمة أولويات التصميم، ليصلوا إلى حقوقهم ويعرفوا إجراءاتهم بكرامة واستقلالية.

- المواطنون والمقيمون عموماً: كل من لديه استفسار عن نظام أو إجراء أو حق من حقوقه، يجد إجابة مستندة إلى مصدر رسمي خلال ثوانٍ.
- المحامون والمستشارون القانونيون: أداة تختصر عليهم ساعات البحث والمقارنة، وتفرغهم للتركيز على جوهر القضايا وتحليلها.
- الجهات الحكومية والمؤسسات: قناة تخفف الضغط على مراكز الاتصال وخدمة المستفيدين، وتسهم في رفع جودة الخدمات المقدَّمة للجمهور.

6. اعتبارات الخصوصية وحماية البيانات

يُبنى تصميم نظام «ناصح» على مراعاة المبادئ العامة لحماية البيانات الشخصية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، من خلال قصر مصادر الإجابة على الوثائق والأنظمة الرسمية المعتمدة دون تجميع بيانات شخصية للمستفيدين لغير غرض تقديم الخدمة، ومن خلال ضبط صلاحيات الوصول إلى لوحة التحكم الإدارية بحيث تقتصر على المخوّلين من الجهة المشغّلة. وتبقى تفاصيل الضوابط التقنية والتنظيمية الدقيقة، بما في ذلك أي اعتماد أو ترخيص رسمي، خاضعة لما تعتمده الجهة المالكة والمشغّلة للنظام وفق الأنظمة السارية.

7. الملكية الفكرية وحماية الابتكار

حرصاً على حماية الابتكار التقني الذي يقوم عليه نظام «ناصح»، جرى تسجيله رسمياً بوصفه مصنفاً من مصنفات برمجيات وتطبيقات الحاسب الآلي لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية (SAIP)، وذلك بموجب شهادة تسجيل مصنف تحمل البيانات التالية:

عنوان المصنف	Naseh (ناصح)
نوع المصنف	مصنفات برمجيات وتطبيقات الحاسب الآلي
رقم التسجيل	26-12-96568901
تاريخ التسجيل	21/02/1448هـ الموافق 04/08/2026م
الجهة المانحة	الهيئة السعودية للملكية الفكرية (SAIP)
أسماء المؤلفين / أصحاب الحق	شركة حلول وطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

وتشهد الهيئة السعودية للملكية الفكرية، بموجب هذه الشهادة، بأن بيانات المصنف المذكورة أعلاه صحيحة وموثّقة لديها، وأن جميع حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالنظام محفوظة لصاحب الحق المسجَّل. وعليه، فإن أي استغلال أو تداول أو نسخ لعناصر النظام دون إذن مسبق من صاحب الحق يُعد تعدياً على حقوق الملكية الفكرية المحمية نظاماً.

8. الخلاصة والتوجهات المستقبلية

لا يمثّل «ناصح» مجرد روبوت محادثة عام، بل منظومة متكاملة تجمع بين دقة المصدر الرسمي وسهولة الخطاب اليومي، وتسعى إلى إيصال المعلومة القانونية إلى كل مستفيد بالأسلوب الذي يلائمه؛ من كبير السن الذي يحتاج شرحاً هادئاً مبسطاً، إلى الممارس القانوني الذي يبحث عن أداة بحث احترافية دقيقة. والهدف من هذا النظام أن تكون المعلومة القانونية الصحيحة في متناول الجميع، في أي وقت، وبأكبر قدر ممكن من الوضوح والأمانة العلمية.

وتتجه الجهة المطوّرة مستقبلاً إلى العمل على توسيع نطاق تغطية النظام ليشمل مزيداً من الوثائق والسوابق القضائية، وتطوير وكلاء ذكية متخصصة إضافية بحسب القطاعات، وتعزيز آليات التكامل مع الجهات والمنصات الحكومية ذات العلاقة، بما يخدم استمرارية تطوير الخدمة ورفع جودتها بما يتسق مع توجهات التحول الرقمي في المملكة.

هذه الورقة وثيقة تعريفية عامة بنظام «ناصح»، ولا تُعدّ تصريحاً باستغلال المصنف المسجَّل أو تداوله أو نسخه، وذلك وفقاً لأحكام نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية.